تفكيك النسيج الاجتماعي في فلسطين: تحليل استعماري مقارن

شباط 2026

آكت لحل النزاعات
Conflict Resolution

ورقة سياسات

تفكيك النسيج الاجتماعي في فلسطين - تحليل استعماري مقارن

اعداد

مازن الجعبري

كاتب وباحِث

شباط 2026

قائمة المحتويات

ملخص تنفيذي 3

الإطار النظري وأدوات التحليل 4

تحليل المشكلة 6

السياق والخلفية 6

الإطار التاريخي 7

المقارنة مع تجارب عالمية 8

التحليل: اليات التفكيك المعاصرة..... 9

أدوات المواجهة: نماذج نظرية وتطبيقية. 13

التوصيات الاستراتيجية 14

المراجع. 17

ملخص تنفيذي

تُركّز هذه الورقة على استراتيجية تفكيك النسيج الاجتماعي الفلسطيني كأداة محورية في المشروع الاستعماري الإسرائيلي، مستندةً إلى تحليل تاريخي مقارن وورشات عمل. وتكشف النتائج عن استمرارية سياسات التفكيك منذ الانتداب البريطاني حتى المحاولات الإسرائيلية الراهنة لتعزيز "الإمارات العشائرية"، مع تسليط الضوء على أزمة المؤسسات الوطنية، واتجاه المجتمع نحو الخلاص الفردي، وتأثير الاستعمار والاحتلال المتواصل على الهوية الوطنية، بالإضافة إلى الممارسات الداخلية للفصائل الفلسطينية في تعميق الانقسام.

تقدم الورقة نموذجاً متكاملاً يجمع بين تعزيز الصمود الوطني عبر توثيق الممارسات التفتيتية، وتقليل التبعية الاقتصادية عبر دعم الاقتصاد المنتج، وإعادة بناء الهوية الوطنية عبر تعزيز البعد الاجتماعي الثقافي والتعليمي. وتوصي الورقة بإنهاء الانقسام وتشكيل قيادة وطنية، وإعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية، واعتماد مشروع وطني موحد، مع تطوير آليات حوار دائمة ومشاركة مجتمعية واسعة ضمن برنامج زمني متدرج لضمان التنفيذ الفعال.

كلمات مفتاحية: الاستعمار الاستيطاني؛ تفكيك النسيج الاجتماعي؛ الهوية الوطنية الفلسطينية؛ العشائرية المعاصرة.

يتعرض المجتمع الفلسطيني منذ بدايات المشروع الاستعماري إلى سياسات منهجية تستهدف تفكيك الرواب الاجتماعية .وإعادة تشكيل الولاءات على أسس محلية وفئوية، بما يضعف القدرة على الفعل الجماعي ويقوض الهوية الوطنية الجامعة.

تسعى هذه الورقة للإجابة عن سؤال مركزي: كيف تطورت آليات تفكيك النسيج الاجتماعي الفلسطيني تاريخياً من الانتداب البريطاني إلى السياسات الإسرائيلية المعاصرة، وما الأدوات العملية التي يمكن تبنيها لمواجهة التفكيك وتعزيز التماسك المجتمعي؟

تهدف الورقة إلى ما يلي:

- **توثيق وتحليل** استراتيجيات تفكيك النسيج الاجتماعي الفلسطيني عبر مراحل تاريخية متعاقبة.
- **تقديم إطار مرجعي** موثق للباحثين وصانعي السياسات حول آليات التفكيك الاستعماري.
- **المساهمة في حل النزاعات** من خلال اقتراح أدوات عملية لمواجهة التفكيك وتعزيز التماسك الاجتماعي.

الإطار النظري وأدوات التحليل

الإطار النظري: الاستعمار الاستيطاني كإطار تحليلي: تعتمد الورقة على نظرية الاستعمار الاستيطاني (Settler Colonialism) التي طورها باتريك وولف (2006)، والتي يوضح فيها أن: "الاستعمار الاستيطاني يختلف عن الأنواع الأخرى من الاستعمار في أن هدفه الأساسي ليس استغلال السكان الأصليين بل استبدالهم بمجتمع مستوطنين جديد.(Wolfe, 2006, p. 388) ".

في السياق الفلسطيني، يتجلى هذا عبر سياسات منهجية تهدف إلى تفكيك التماسك الاجتماعي الفلسطيني، حيث يشير وولف إلى أن "الاستعمار الاستيطاني هو هيكلة وليس حدثاً" (Wolfe, 2006, p. 390)، مما يفسر استمرارية سياسات التفكيك عبر الحقب التاريخية المختلفة. هذا الإطار النظري يساعد في فهم لماذا تتبع سلطات الاحتلال سياسات ممنهجة لتفكيك النسيج الاجتماعي الفلسطيني، بدلاً من مجرد السيطرة عليه، حيث أن الهدف النهائي هو إحلال مجتمع المستوطنين محل المجتمع الأصلي.

أدوات التحليل: التحليل التاريخي المقارن، التحليل الوثائقي، وتحليل مخرجات ورش العمل

:تعتمد الورقة في التحليل على الأدوات الآتية

التحليل التاريخي المقارن لمقارنة سياسات التفكيك عبر الحقب الزمنية.

تستخدم الورقة منهجية التحليل التاريخي المقارن لربط السياسات الاستعمارية التاريخية بالممارسات المعاصرة، مستندة إلى نموذج لورينزو فيرازيني (2014) في تحليل تقنيات التفكيك الاستعماري. يقدم فيرازيني إطاراً تحليلياً دقيقاً لفهم كيفية عمل الاستعمار الاستيطاني، مشيراً إلى أن "الاستعمار الاستيطاني لا يقتصر على احتلال الأرض فحسب، بل هو مشروع متكامل لتفكيك المجتمعات الأصلية وإعادة تركيب هوياتها وعلاقاتها الاجتماعية بما يخدم سيادة المستوطنين .(Veracini, 2014, p. 3) ".

تعتمد هذه المنهجية على تتبع استمرارية "تقنيات التفكيك" الاستعمارية عبر مراحل تاريخية مختلفة. فكما يحلل فيرازيني، "تقنيات التفكيك مثل تعزيز الانقسامات العشائرية والدينية المحلية، ليست مجرد تكتيكات عرضية، بل هي أدوات هيكلية في مشروع الاستعمار الاستيطاني لتحويل المجتمعات المتماسكة إلى كيانات مفككة يسهل التحكم فيها.(Veracini, 2014, p. 56) "

من خلال هذه العدسة، يمكن تحليل سياسة "كتائب السلام" في عهد الانتداب البريطاني، ومحاولات إسرائيل في الثمانينيات لخلق قيادة فلسطينية بديلة، والمشاريع الحالية لـ"الإمارات العشائرية" في الضفة الغربية، ليس كأحداث منعزلة، بل كتجلّيات متعددة لنفس النموذج من تقنيات التفكيك. هذا النهج المقارن يسلط الضوء على الاستمرارية الجوهرية في الاستراتيجية الاستعمارية رغم اختلاف أدواتها وتعبيراتها عبر الزمن.

1- **التحليل الوثائقي للمصادر الأكاديمية والتاريخية:**

في هذه الورقة، استخدم التحليل الوثائقي كوسيلة أساسية لجمع الأدلة والمعلومات حول سياسات تفكيك النسيج الاجتماعي الفلسطيني. يعني هذا أننا اعتمدنا على وثائق مكتوبة موجودة بالفعل، وليس على استبيانات أو مقابلات مباشرة مع أشخاص، لفهم الظاهرة وتحليلها.

تحليل مخرجات ورش العمل الميدانية في القدس ورام الله.

اعتمدت الورقة على تحليل مخرجات ورشتي عمل ميدانيتين عُقدتا في القدس ورام الله، بهدف رصد الآراء والتجارب الحية لفاعلين محليين ونشطاء وباحثين مهتمين بقضايا التماسك الاجتماعي. تمثلت هذه الورش في جلسات حوارية ونقاشات موجهة تناولت تأثير سياسات الاحتلال والممارسات الداخلية على النسيج الاجتماعي الفلسطيني. وقد مكّن تحليل المخرجات، من خلال تقييم المداخلات المسجلة والملاحظات الميدانية، من استخلاص اتجاهات محلية حيوية، مثل تراجع الثقة في المؤسسات الرسمية، وتنامي النزعات الفردية، وتأثير السياسات الاقتصادية والإدارية على التماسك المجتمعي. هذه المعطيات الميدانية شكلت جسراً بين الإطار النظري التاريخي والواقع المعاش، وأضفت مصداقية تطبيقية على التحليل، كما ساعدت في صياغة توصيات أكثر واقعية وقابلية للتطبيق، تعكس حاجات المجتمع وتحدياته المباشرة في مواجهة آليات التفكيك.

حدود الدراسة:

- **الحدود الزمنية:** تمتد القراءة التاريخية من فترة الانتداب البريطاني (من عام ١٩١٧ حتى عام ١٩٤٨) بوصفه نقطة تأسيس لسياسات الحكم غير المباشر، وصولاً إلى المرحلة الإسرائيلية المعاصرة، مع التركيز على التحولات المفصلية التي أعادت تشكيل النسيج الاجتماعي بعد اتفاق أوسلو وما تلاه.
- **الحدود الجغرافية:** يتركز التحليل على الأرض الفلسطينية (الضفة الغربية بما فيها القدس وقطاع غزة) بوصفها المجال الذي تُمارَس فيه سياسات التفكيك بصورة مباشرة، مع الإشارة إلى أثر ذلك على عموم الشعب الفلسطيني بقدر ما يخدم تفسير الظاهرة..
- **الحدود الموضوعية:** تقتصر الورقة على تحليل آليات التفكيك الاستعماري وتأثيرها على عناصر النسيج المجتمعي (الثقة، رأس المال الاجتماعي، الهوية الوطنية، وأنماط التضامن).
- **الحدود المنهجية:** تُعدّ محدوديةُ الوصول إلى الأرشيفات الاستعمارية، إضافةً إلى اعتماد الجزء الميداني على مخرجات ورش عمل بعينات محدودة، قيدًا على قابلية تعميم النتائج، دون أن يمنع ذلك من وصف الاتجاهات العامة التي ترصدها الورقة.

تحليل المشكلة

تشكل استراتيجية تفكيك النسيج الاجتماعي الفلسطيني التحدي السياسي المركزي، حيث تستهدف هذه الاستراتيجية المنهجة تقويض الوحدة الوطنية وإضعاف التماسك المجتمعي عبر وسائل متعددة تشمل تعزيز الانقسامات الداخلية وترسيخ التبعية الاقتصادية وتآكل الهوية الوطنية. تعمل هذه الآليات على تحويل المجتمع من كتلة متراصة قادرة على المواجهة إلى كيانات مفككة يسهل السيطرة عليها.

وتتجسد آليات التفكيك التي تناقشها الورقة في مجموعة من الأدوات المتداخلة، أبرزها: إنتاج وسطاء محليين ومرجعيات موازية (روابط القرى وكتائب السلام تاريخياً، وصيغ(الإمارات حديثاً)، وسياسات التمييز والتجزئة القانونية، وتعميق التبعية الاقتصادية، والفصل الجغرافي بين التجمعات الفلسطينية (وخاصةً بين غزة والضفة)، بما يفضي إلى تآكل الثقة والهوية الوطنية ويحدّ من القدرة على الفعل الجماعي.

تستهدف هذه المشكلة كافة أفراد الشعب الفلسطيني على مختلف مستوياتهم الاجتماعية والاقتصادية، بدءاً من الأسر التي تعاني من تفتت الروابط العائلية، إلى المجتمعات المحلية التي تفقد تماسكها، وصولاً إلى المؤسسات الوطنية التي تواجه أزمة ثقة جماعية. وتكمن خطورة الوضع في كونه يهدد الوجود الوطني برمته، حيث أن استمرار عمليات التفكيك يقوض أي إمكانية لتحقيق التحرر الوطني أو بناء دولة مستقلة، مما يستدعي تدخلاً عاجلاً على أعلى المستويات ولكل الافراد لمواجهة هذا الخطر الوجودي.

السياق والخلفية

يمثل السياق السياسي للمشكلة استمراراً للمشروع الاستعماري الاستيطاني الذي يستهدف تفكيك النسيج الاجتماعي الفلسطيني كأحد مرتكزاته الأساسية، حيث تطورت أدوات هذا المشروع من سياسات الانتداب البريطاني في تعزيز "روابط القرى" و"كتائب السلام" إلى المحاولات الإسرائيلية المعاصرة لترسيخ نموذج "الإمارات العشائرية" في الضفة الغربية. وقد أسهمت السياسات الاقتصادية الإسرائيلية المنهجة في خلق تبعية هيكلية للاقتصاد الفلسطيني، عبر السيطرة على المعابر والحدود والموارد الطبيعية، مما حوّل المناطق الفلسطينية إلى أسواق استهلاكية لمنتجات المستوطنات ومصادر للعمالة الرخيصة.

على الصعيد الاجتماعي، تشكلت بيئة خصبة لسياسات التفكيك من خلال تداعيات الاستعمار المتواصل وتأثيره على الهوية الوطنية، إلى جانب استمرار الانقسام السياسي الفلسطيني الداخلي الذي أضعف التماسك المجتمعي. وقد تفاقم هذا الوضع بسبب غياب استراتيجية وطنية موحدة وتراجع الثقة في المؤسسات الوطنية، مما سهّل استمرار سياسات التفكيك التي تهدف

إلى تحويل المجتمع الفلسطيني من كتلة متراصة إلى كيانات مفككة يسهل السيطرة عليها، في إطار الاستراتيجية الاستعمارية طويلة الأمد الرامية إلى إحلال مجتمع المستوطنين محل المجتمع الأصلي.

الإطار التاريخي

نموذج التفكيك الاستعماري البريطاني (١٩١٧-١٩٤٨).

1- **رو ابط القرى:(Village Leagues)** .

تُشبه سياسات "روابط القرى" التي شجعتها سلطات الانتداب البريطاني في فلسطين نموذج "الحكم غير المباشر" الذي طُبّق في مستعمرات أخرى مثل الهند وإفريقيا. كما يوضح مانداني (1996) في تحليله للاستعمار البريطاني في إفريقيا، فقد اعتمدت هذه الاستراتيجية على "تعزيز الزعامات المحلية والتقليدية كوسطاء، مما أدى إلى إضعاف التماسك الوطني وتعزيز الولاءات الضيقة .(Mamdani, 1996, p. 8) "هذا النهج حوّل البنى الاجتماعية المحلية إلى أدوات للسيطرة الاستعمارية، وهو ما يتجلى اليوم في محاولات تفعيل الإمارات العشائرية في الضفة الغربي.

2- **كتائب السلام (Peace bands) .**

تُشكِّل "كتائب السلام" التي شكلتها سلطات الانتداب البريطاني خلال ثورة 1936-1939 نموذجاً مبكراً لاستراتيجية "الموالين المحليين" التي استخدمتها القوى الاستعمارية عبر التاريخ. كما يحلل غريغوري (2004)، فإن هذه الممارسة تمثل جزءاً من استراتيجيات "التقسيم الجغرافي" الأوسع التي تهدف إلى "تفتيت المجتمعات الأصلية من خلال تحويل الانتماءات المحلية إلى أدوات للحكم الاستعماري .(Gregory, 2004, p. 119) "في السياق الفلسطيني خلال تلك الفترة، عملت بريطانيا على تجنيد أفراد من عائلات فلسطينية اقطاعية معينة وتشكيلهم في قوات مسلحة محلية لمواجهة الثوار، مما حول الصراع من مواجهة وطنية ضد الاستعمار إلى صراع داخلي مسلح بين الفلسطينيين أنفسهم. لم تكن هذه الاستراتيجية مجرد أداة عسكرية مؤقتة، بل كانت آلية ممنهجة لتفكيك التماسك الاجتماعي الفلسطيني من خلال استغلال الانقسامات العائلية والمناطقية، وإضعاف الحركة الوطنية الموحدة، وتحويل الصراع إلى مواجهات داخلية تستنزف طاقة المجتمع وتشغله عن مشروعه التحرري. هذا النموذج الاستعماري لا يزال يُستخدم حتى اليوم بأشكال متعددة، حيث تعمل القوى الاستعمارية على خلق قيادات محلية موازية تخدم أجندتها وتُضعف التماسك الوطني.

نموذج التفكيك الاستعماري الإسر ائيلي (١٩٤٨-اليوم)

1- سياسة التمييز والتجزئة القانونية

تقوم هذه السياسة على إنتاج مراتب قانونية وإدارية مختلفة للفلسطينيين بحسب المكان والوضع القانوني، بما يخلق تفاوتاً مقصوداً في الحقوق والموارد، ويُضعف إمكانية تشكل مجال عام مشترك، ويُعزز الانتماءات الجزئية بوصفها بديلاً عن الهوية الجامعة.

- **مرحلة ما قبل أوسلو (١٩٤٨-١٩٩٣)**

مع قيام دولة الاحتلال، انتقلت سياسات التفكيك من توظيف الوسطاء المحليين إلى بناء منظومة تمييز وتجزئة شاملة تستند إلى تقسيم السكان والحيز الفلسطيني إلى مراتب قانونية وإدارية متفاوتة. تجلّت هذه المرحلة في إحكام السيطرة على الحركة والأرض والموارد، وفي إنتاج هويات محلية ومناطقية على حساب الهوية الوطنية الجامعة، بما يسهّل إدارة المجتمع الفلسطيني كجماعات منفصلة، ويُضعف شبكات الثقة والتضامن عبر تفاوت الحقوق والفرص.

مرحلة ما بعد أوسلو (١٩٩٣-اليوم)

عمّقت ترتيبات ما بعد أوسلو منطق التجزئة عبر تكريس تقسيمات مكانية وإدارية وتحويل أجزاء واسعة من الحياة اليومية إلى إجراءات ضبط (تصاريح، معابر، نقاط تفتيش) ترتبط بالامتثال والأمن، إضافةً إلى توسيع الاستيطان وربط الاقتصاد المحلي بالسوق الإسرائيلي. في هذه المرحلة يتخذ التفكيك شكل إعادة تشكيل المجال العام إلى مساحات مجزأة، وتغذية التنافس على الموارد المحدودة، وتحويل المجتمعات المحلية إلى وحدات تتعامل مع .الاحتلال بصورة منفصلة

فصل غزة عن الضفة الغربية كنموذج تفكيكي مستقل

يُعد الفصل بين غزة والضفة الغربية إحدى أكثر أدوات التفكيك تأثيراً على النسيج المجتمعي،لأنه يحوّل الانقسام الجغرافي إلى انقسام سياسي ومؤسسي واجتماعي طويل الأمد. ويؤدي هذا الفصل إلى تعطيل التواصل الطبيعي بين التجمعات الفلسطينية، وإضعاف فكرة المصير المشترك، وإعادة تعريف الأولويات والهويات وفق شروط الحصار والانفصال، بما ينعكس مباشرة على مشروع الوحدة الوطنية وإمكانات الفعل الجماعي.

المقارنة مع تجارب عالمية

تجربة جنوب افريقيا

أنشأ نظام الأبارتهايد في جنوب إفريقيا "بانتوستانات" كمحميات عرقية منعزلة، وهي تشابه بشكل لافت المشاريع العشائرية التي يتم الترويج لها في الضفة الغربية الفلسطينية. كما يوثق بينارت (2001) في تحليله لسياسات التفتيت العرقي، فقد صُممت هذه الكيانات الاصطناعية لـ"تحويل الانتماءات الوطنية الموحدة إلى هويات قبلية ضيقة، مما يسهل السيطرة عليها وإفشال أي مشروع تحرري .(Beinart, 2001, p. 147) "في كلا السياقين، استُخدمت البنى التقليدية ليس للحفاظ على التراث الثقافي، بل كأدلة لتقسيم المجتمعات وإضعاف مقاومتها.

تجربة العراق

تشبه سياسات "الفدرالية العشائرية" التي تم تطبيقها في العراق بعد غزو 2003 بشكل كبير مشاريع الإمارات العشائرية الحالية في الضفة الغربية. كما يحلل فاينمان (2007) في دراسة استراتيجيات التفكيك ما بعد الغزو، فقد تم توظيف البنى العشائرية "كأدوات لتفكيك الدولة الوطنية وإعادة تشكيل الولاءات على أسس قبلية تخدم الهيمنة الخارجية (Vanneman,

.(2007, p. 84في كلا السياقين، تم تحويل العشائرية من ظاهرة اجتماعية تقليدية إلى مشروع سياسي مدعوم خارجياً يهدف إلى تفتيت النسيج الوطني وإضعاف القدرة على بناء دولة مركزية موحدة، حيث يتم استبدال الهوية الوطنية الجامعة بولاءات محلية ضيقة يسهل التحكم فيها.

التحليل: اليات التفكيك المعاصرة

سؤال هذا القسم: كيف تُترجم آليات التفكيك الاستعماري إلى نتائج اجتماعية ملموسة على مستوى الثقة والتضامن والهوية الوطنية، وكيف تختلف تجلياتها بين مرحلة ما قبل أوسلو ومرحلة ما بعده؟

تعريف النسيج المجتمعي وملامحه

يُقصد بالنسيج المجتمعي في هذه الورقة شبكة العلاقات الاجتماعية التي تربط الأفراد والجماعات داخل المجتمع الفلسطيني ،بما يشمل أنماط الثقة المتبادلة، وشبكات التضامن والتعاون، والمعايير والقيم المشتركة، وأدوار المؤسسات المحلية (الأهلية النقابية، التربوية) في تنظيم الحياة العامة. ويظهر تماسك هذا النسيج في قدرة المجتمع على حل الخلافات داخلياً، وحماية ،الفئات الأضعف، وبناء موقف جمعي في مواجهة الضغوط الخارجية؛ في حين يظهر تفككه في صعود الفردية، وتآكل الثقة وتزايد الانقسامات المناطقية والعائلية والفئوية.

انهيار العقد الاجتماعي الفلسطيني.

يشير تحليل ورشتي العمل في القدس ورام الله إلى أزمة في العقد الاجتماعي الفلسطيني، حيث يلاحظ:

تراجع الثقة بالمؤسسات :وفق نموذج بوتنام (2000)حول رأس المال الاجتماعي، فإن انخفاض الثقة بالمؤسسات يؤدي إلى تآكل رأس المال الاجتماعي. يوضح بوتنام أن "رأس المال الاجتماعي يشير إلى تلك الشبكات من العلاقات الاجتماعية والمعايير المتبادلة والمصداقية التي تمكن المشاركين من العمل معًا بشكل أكثر فعالية لتحقيق أهداف مشتركة .(Putnam, 2000, p. 19) " انخفاض الثقة في المؤسسات الفلسطينية، كما ورد في نتائج الورشة حول ضعف السلطة الفلسطينية وفقدانها لغزة، يقوض هذا الأساس الحيوي للعمل الجماعي.

الانزياح نحو الفردية :يتوافق هذا مع تحليل إيتزيوني (1996)حول مجتمع ما بعد الحداثة حيث تتراجع الروابط الجماعية. يجادل إيتزيوني بأن "المجتمع الجيد يتوازن بين الحقوق الفردية والمسـؤوليات الاجتماعية، وعندما يختل هذا التوازن نحو الفردية المفرطة، تتفكك الروابط المجتمعية .(Etzioni, 1996, p. 127) "الميل نحو "الخلاص الفردي" والرغبة في الهجرة، كما ورد في ورشة الخليل، هو تعبير عن هذا الانزياح الذي يضعف التضامن الاجتماعي والالتزام بالمشروع الوطني الجماعي.

العولمة والاحتلال المستمر وتأثيرهما في الهوية الوطنية.

تُشكل الرغبة المتزايدة في الهجرة بين المشاركين في ورشتي العمل تجلياً لاستراتيجية التفكيك الصهيوني التي تستفيد من تأثيرات الاحتلال المتواصل على الهوية. كما يوضح جيدنز (1991)، فإن "العولمة تعيد تشكيل الهوية الشخصية والجماعية، مما يخلق حالة من 'انعدام الجذور' ويدفع الأفراد للبحث عن هويات بديلة في سياق أوسع .(Giddens, 1991, p. 187) "في السياق الفلسطيني، لا تعكس هذه الظاهرة تأثير العولمة فحسب، بل تمثل أيضاً تحقيقاً للهدف الصهيوني التاريخي المتمثل في "تفريغ الأرض من سكانها" عبر خلق ظروف معيشية وسياسية مستحيلة، تدفع الفلسطينيين نحو الهجرة كخيار فردي بديل عن الصمود الجماعي، مما يؤدي إلى تفكيك النسيج الاجتماعي وإضعاف الحق الوطني في الأرض.

الاقتصاد السياسي للتبعية.

تُشكّل التبعية الاقتصادية للخليل تجاه السوق الإسرائيلي نموذجاً واضحاً للسيطرة الهيكلية التي يمارسها الاحتلال. فكما يوضح الخالدي (2020)، فإن "الاقتصاد الفلسطيني صُمم عمداً ليكون تابعاً هيكلياً من خلال سيطرة الاحتلال على المعابر والحدود والموارد الطبيعية وحركة الأفراد والبضائع(Khalidi, 2020) "، ص 117. هذه التبعية تتجلى في تحويل الخليل إلى سوق استهلاكي لمنتجات المستوطنات، ومصدراً للعمالة الرخيصة، مما يعزز التبادل غير المتكافئ ويُعمق التخلف التنموي. وضمن هذا الإطار، يصبح الاقتصاد المحلي رهينة للقرارات الإسرائيلية، حيث يُستخدم الاعتماد الاقتصادي كأداة ضغط سياسي لفرض سياسات معينة، مما يحول دون تحقيق أي تنمية مستقلة ويعزز السيطرة الاستعمارية على الأرض والسكان معاً.

الديناميات الداخلية الفلسطينية: مساهمات الأداء السياسي والمؤسسي في تعميق التفكك

لا تقتصر عملية التفكيك على أدوات الاحتلال وحدها؛ إذ ساهمت ديناميات داخلية فلسطينية في تعميق تآكل الهويةالجامعة فقد أدت الانقسامات السياسية وتنازع الشرعيات، وتسييس المؤسسات والخدمات العامة، وتقديم الولاءات الحزبية أو المناطقية على المصلحة الوطنية، إلى إضعاف الثقة بالمؤسسات وتفكيك شبكات التضامن. كما ساهم خطاب التخوين والاستقطاب الحاد في تحويل الخلافات السياسية إلى شروخ اجتماعية ممتدة،وعليه، يصبح إصلاح البنية السياسية والمؤسسية شرطاً موازياً لمواجهة التفكيك الاستعماري: من خلال إنهاء الانقسام، وتعزيز الشفافية والمساءلة، وإعادة الاعتبار لمبدأ المشاركة الواسعة، وبناء أطر حوار مجتمعي تتجاوز ثنائية السلطة والفصيل إلى فضاء وطني جامع.

سوسيولوجيا العشائرية المعاصرة

تُعد محاولات سلطات الاحتلال تعزيز الإمارات العشائرية في الضفة الغربية جزءاً من استراتيجية استعمارية طويلة الأمد تهدف إلى تفكيك النسيج الاجتماعي الفلسطيني. فكما يوضح الخالدي (2020)، فإن "الاحتلال يعمل على تحويل العشائرية من ظاهرة اجتماعية تقليدية إلى مشروع سياسي بديل عن الهوية الوطنية(Khalidi, 2020) "، ص 143). تظهر هذه الاستراتيجية من خلال

دعم مجالس قبلية موازية لمؤسسات السلطة الفلسطينية، وتعزيز الولاءات المحلية على حساب الهوية الوطنية الموحدة. وضمن هذا الإطار، تُستخدم البنى العشائرية كأدوات لتحقيق أهداف استعمارية تتمثل في تقسيم الأرض الفلسطينية إلى كانتونات منعزلة، مما يُضعف التماسك الاجتماعي ويقوض إمكانية قيام دولة فلسطينية مستقلة. وهكذا، تتحول العشائرية من إطار اجتماعي إلى أداة طيعة في يد الاحتلال لضمان استمرار السيطرة على الأرض والشعب

نموذج تطبيقي: محاولات تعزيز "الامارات العشائرية" في محافظة الخليل

يُظهر طرح الإمارة العشائرية في الخليل كيف يمكن لتقنيات التفكيك أن تتخذ شكلاً محلياً يبدو "إدارياً" في ظاهره، لكنه يحمل مضموناً سياسياً عميقاً يتمثل في إنتاج مرجعيات بديلة عن التمثيل الوطني. تقوم الفكرة على توسيع دور بعض النخب العائلية والاقتصادية، وإعادة تعريف العلاقة مع الاحتلال بوصفها ترتيبات خدماتية وأمنية منفصلة عن المشروع الوطني، بما يفتح المجال لتسويات مجزأة تُدار عبر امتيازات محددة (حركة، تجارة، تصاريح، أو تسهيلات) .مقابل الالتزام بضبط المجال المحلي

تكمن خطورة هذا النموذج في أنه يُعيد إنتاج منطق «الحكم غير المباشر»: تحويل الانتماءات العائلية والمناطقية إلى وحدات حكم، وتكريس تفاوت المصالح بين التجمعات الفلسطينية، وتحويل الصراع من مواجهة استعمارية إلى تفاوض محلي على شروط العيش. ويستدعي ذلك تعزيز البنى التمثيلية المحلية ضمن إطار وطني جامع، وتطوير .أدوات مساءلة مجتمعية تمنع اختطاف القرار العام لصالح تفاهمات فئوية قصيرة الأمد

نموذج تطبيقي: مشروع "الإمارات السبع" في الضفة الغربية

يبرز في بعض الخطابات الإسرائيلية طرح (الإمارات السبع) بوصفه تصوراً لتفكيك الضفة الغربية إلى كيانات محلية مرتبطة بمراكز مدن كبرى، بحيث تُستبدل فكرة الدولة أو المرجعية الوطنية بشبكة "إدارات" أو "إمارات" منفصلة. لا يتجسد هذا الطرح دائماً كسياسة رسمية معلنة، لكنه يمثل إطاراً تفكيرياً يدفع باتجاه التعامل مع كل مدينة/منطقة كوحدة تفاوض مستقلة، ويعزز التنافس على الموارد، ويضعف إمكانات التنسيق الوطني الشامل. ومن ثم، فإن مقاومته تتطلب تقوية روابط المحافظات فيما بينها، وتطوير سياسات محلية مشتركة، وربط أي إصلاح إداري بأفق وطني واضح يمنع تحويل اللامركزية إلى تجزئة

نموذج تطبيقي: فصل غزة عن الضفة الغربية - إدارة الانقسام كسياسة

يمثل فصل غزة عن الضفة الغربية نموذجاً تطبيقياً قائماً بذاته لتفكيك النسيج المجتمعي، إذ يُحوّل الانقسام إلى واقع ،مؤسسي واقتصادي واجتماعي متراكم. فالحصار وإغلاق المجال الجغرافي يحدّان من حركة الأفراد والطلبة والعمال ويعمّقان تباين أنماط العيش والخطاب السياسي والإداري بين المنطقتين. ومع مرور الوقت، تتأثر الروابط العائلية وشبكات التضامن العابرة للمناطق، وتضعف القدرة على بناء سردية وطنية مشتركة ومجال عام موحد. وعليه، فإن أي استراتيجية

لمواجهة التفكيك تتطلب سياسات تواصل وتمثيل ومناصرة تُعيد وصل غزة بالفضاء الوطني على المستويات القانونية والمؤسسية والثقافية، .بالتوازي مع خطوات داخلية لإنهاء الانقسام

أدوات المواجهة: نماذج نظرية وتطبيقية.

1- إعادة بناء الهوية الوطنية.

تُشكّل محاولات الاحتلال المستمرّة لتفتيت الهوية الوطنية الفلسطينية من خلال تعزيز الانتماءات العشائرية والمناطقية تحديًا وجوديًا للتماسك الاجتماعي. في مواجهة هذا المشروع التفتيتي، يمكن توظيف جوهر مفهوم "الوطنية الدستورية" لـ هابرماس (1998)، الذي يرتكز على "الالتزام بقيم ومبادئ مشتركة تتجاوز الانقسامات الضيقة"، كإطار للمقاومة والبناء. فالهوية في ظلّ الصراع لا يمكن أن تنتظر تحقيق السلام، بل يجب أن تُبنى كأداة للصمود، حيث تتحول فكرة الحقوق الوطنية المشتركة والكرامة الإنسانية إلى رابطة وطنية جامعة. يمكن لهذه الرابطة أن تشكّل حاجزًا أمام سياسات التفتيت، وتعزّز التضامن الاجتماعي، وتعيد تعريف الهوية الفلسطينية ليس على أساس الانتماءات الجزئية، بل على أساس المشروع التحرري الجامع الذي يوحد الفلسطينيين في مواجهة مشروع الاحتلال.

2- تجربة جنوب إفريقيا ما بعد الأبارتهايد.

تُقدم تجربة "لجنة الحقيقة والمصالحة" في جنوب إفريقيا نموذجاً يمكن استلهامه لمعالجة الانقسام الفلسطيني الراهن بين الضفة الغربية وقطاع غزة. فكما أشار ديزموند توتو (1999)، فإن المصالحة الحقيقية "لا تعني نسيان الماضي، بل الاعتراف به ومعالجته بصدق وشجاعة ."في السياق الفلسطيني، يمكن تطبيق هذا المبدأ من خلال انشاء آلية وطنية فلسطينية مستقلة تتبنى مقاربة مماثلة تقوم على الاعتراف بمعاناة جميع الفلسطينيين في مختلف المناطق وتوثيق الانتهاكات التي حدثت خلال سنوات الانقسام، مما يمهد الطريق لمصالحة وطنية حقيقية تعيد ربط النسيج الاجتماعي بين شطري الوطن. مثل هذه العملية يمكن أن تؤسس لشراكة سياسية قائمة على العدالة والمساواة، وتستعيد الثقة بين أبناء الشعب الواحد، وتشكل حاجزاً منيعاً أمام محاولات الاحتلال المستمرة لتفتيت الوحدة الوطنية وتحويل الانقسام السياسي إلى قطيعة مجتمعية دائمة.

3- تمكين المؤسسات المدنية.

تُشكّل نظرية أنطونيو غرامشي حول المجتمع المدني كمجال مركزي للنضال من أجل الهيمنة، إلى جانب مفهوم روبرت بوتنام عن رأس المال الاجتماعي، إطاراً نظرياً حيوياً لفهم آليات تعزيز التماسك المجتمعي الفلسطيني في مواجهة سياسات التفكيك.

فمن منظور غرامشي (1971، ص 12)، يمثل المجتمع المدني الساحة الحاسمة التي تُدار فيها معركة الهيمنة الثقافية والاجتماعية، وهي فكرة ضرورية لفهم دور المؤسسات والشبكات المجتمعية في الحفاظ على الهوية والتضامن. في حين يركّز بوتنام (1993، ص 167) على أن رأس المال الاجتماعي، المتمثل في شبكات الثقة والمعايير المتبادلة والتعهدات المشتركة، يُعد عاملاً حاسماً لنجاح المجتمعات وتحقيق التضامن الاجتماعي، مما يوفّر أداة تحليلية لفهم مصادر المرونة الداخلية".

في السياق الفلسطيني، يمكن توظيف هذا الإطار النظري لتعزيز الصمود المجتمعي عبر تفعيل دور المؤسسات المدنية، كالنقابات والجامعات والجمعيات الأهلية، كفضاءات للنضال والمقاومة المدنية، وبناء شبكات الثقة والتعاون التي تُعيد تعزيز النسيج الاجتماعي. فالمجتمع المدني الفلسطيني، من خلال تعزيز التماسك الداخلي وبناء تحالفات خارجية، يمكن أن يشكل حاجزاً أمام محاولات الاحتلال لتفكيك الوحدة الوطنية، وأداة لتعزيز الهوية الوطنية الجامعة في مواجهة المشاريع التفتيتية.

التوصيات الاستراتيجية

بناءً على تحليل نتائج ورشتي العمل في رام الله والقدس والملحق البحثي، تقدم الورقة التوصيات الاستراتيجية التالية:

١ .بناء مشروع وطني جامع.

- إشراك مختلف فئات وتواجد الشعب الفلسطيني في عملية البناء الوطني والمصالحة المجتمعية.
- توحيد المؤسسات بين الضفة الغربية وقطاع غزة تحت إدارة واحدة.
- إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية لتمثيل كافة القوى الوطنية.
- اعتماد وثيقة وطنية جامعة تجمع بين المقاومة والدبلوماسية.

٢ .تعزيز الهوية الوطنية الفلسطينية.

- إطلاق برنامج وطني شامل لإعادة بناء الهوية الفلسطينية الجامعة.
- تطوير المناهج التعليمية لتعزيز قيم المواطنة والانتماء الوطني.
- تفعيل دور المؤسسات الثقافية في تعزيز الرواية الفلسطينية الموحدة.
- إدراج مفاهيم التماسك الاجتماعي في جميع المراحل التعليمية.

٣ .تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني.

- إشراك مؤسسات المجتمع المدني في تصميم وتنفيذ برامج المصالحة الوطنية.
- تكليفها برصد وتوثيق انتهاكات الاحتلال وأثرها على التماسك الاجتماعي.
- تمكينها من إنشاء وإدارة منصات حوار وطني دائمة.
- دعمها في تنفيذ مشاريع تنموية تعزز التضامن الاجتماعي.

٤ .تفعيل دور التعليم والثقافة والإعلام.

- تطوير برامج تثقيفية مشتركة بين المؤسسات التعليمية والإعلامية.
- إنتاج محتوى إعلامي هادف يعزز قيم الوحدة الوطنية.

- توظيف التراث الثقافي في تعزيز الانتماء والهوية المشتركة.
- تنظيم حملات إعلامية لتسليط الضوء على نماذج التعايش والتعاون الداخلي.

٥ .إشراك الشباب في الحماية المجتمعية.

- إشراك الشباب في عملية صنع القرار الوطني والمصالحة المجتمعية.
- دعم المبادرات الشبابية التي تعزز الوحدة والهوية الوطنية.
- إنشاء برامج توعوية تستهدف الشباب لتعزيز الانتماء الوطني.
- تمكين الشباب من قيادة مشاريع مجتمعية تحافظ على الهوية الوطنية.

6- تقليل التبعية الاقتصادية وبناء اقتصاد صمود:

- إقرار حزمة سياسات لدعم الاقتصاد المنتج (الزراعة، الصناعات الخفيفة، اقتصاد المعرفة) وتقليل الاعتماد على - سوق العمل الإسرائيلي.
- توجيه التمويل والمساعدات نحو مشاريع توليد دخل وفرص عمل محلية، مع آليات شفافة للحوكمة والمساءلة.
- إنشاء برامج حماية اجتماعية مجتمعية تستهدف الفئات الأكثر هشاشة للحد من آثار التفكك الاقتصادي على الروابط الاجتماعية.

٧. برنامج وطني للتوثيق والمناصرة والمساءلة

- إطلاق مرصد وطني يوثق سياسات التفكيك وأثرها (قانونياً واجتماعياً واقتصادياً) عبر قاعدة بيانات قابلة للتحديث والدعم البحثي.
- تطوير مسار مناصرة قانوني وإعلامي موحد يربط التوثيق بملفات مساءلة دولية وحملات تواصل استراتيجية تخاطب الرأي العام العالمي.
- تمكين الباحثين والمؤسسات الحقوقية من إصدار تقارير دورية تُستخدم في التخطيط الوطني وتقييم أثر التدخلات.

.برنامج عمل متكامل مقترح

يوضح الجدول التالي مقاربة تنفيذية مختصرة تتضمن الجهة القائدة وآليات التنفيذ والإطار الزمني ومؤشرات متابعة أولية لكل محور، ولكن المفترض انه مسودة أولية لبرنامج عمل بحاجة الى مشاركة وطنية من اجل وضع جدول متفق عليه وجامع.

المحور	الجهة القائدة	شركاء التنفيذ	الإجراء/التوصية العملية	الإطار الزمني	مؤشرات متابعة

إنهاء الانقسام وبناء شرعية جامعة	القيادة الفلسطينية/الفصائل ومنظمة التحرير	مؤسسات المجتمع المدني، لجان المصالحة، شخصيات اعتبارية	إطلاق مسار مصالحة ملزم بجدول زمني يتضمن آليات تحكيم/متابعة، والتحضير لانتخابات شاملة حيثما أمكن	أشهر 0-6	اتفاق مُعلن، تشكيل لجنة متابعة، جدول زمني منشور، مؤشرات تقدم شهرية
إعادة بناء منظمة التحرير وتمثيل الشتات	لجنة تحضيرية لمنظمة التحرير	اتحادات ونقابات، جاليات، مراكز أبحاث	تحديث أطر التمثيل وإصلاح آليات المشاركة بما يضمن تمثيل التجمعات الفلسطينية كافة وتوحيد المرجعية السياسية.	شهراً 6-18	انعقاد اجتماع تأسيسي/مجلس، تحديث سجل عضوية، وثيقة إصلاح معتمدة
برنامج الهوية والتعليم والثقافة والإعلام	وزارة التربية والتعليم/وزارة الثقافة	الجامعات، المؤسسات الثقافية، وسائل الإعلام	تطوير مناهج ومواد ثقافية وإعلامية تعزز الهوية الجامعة والتماسك المجتمعي، مع برامج تدريب للمعلمين والإعلاميين.	شهراً 6-24	وحدات تعليمية جديدة، عدد المدارس/البرامج المنفذة، قياسات اتجاهات الهوية والثقة
تمكين المجتمع المدني ومنصات حوار دائمة	شبكات المؤسسات الأهلية	بلديات/مجالس محلية، مؤسسات شبابية ونسوية، جامعات	إنشاء منصات حوار محلية ووطنية منتظمة، ودعم مبادرات الوساطة المجتمعية وبناء الثقة بين الفئات المختلفة.	شهراً 0-12	عدد المنصات والجلسات، مخرجات موثقة، مبادرات مشتركة بين محافظات/تجمعات
تقليل التبعية الاقتصادية وبناء اقتصاد منتج	وزارة الاقتصاد/وزارة الزراعة/وزارة العمل	القطاع الخاص، الغرف التجارية، المانحون	حزمة دعم للاقتصاد المنتج (تعاونيات، مشاريع صغيرة، سلاسل قيمة محلية) وربط التمويل بمعايير تشغيل محلية.	شهراً 6-36	فرص عمل جديدة، نمو مشاريع منتجة، مؤشرات شراء محلي/بدائل استيراد، شبكات أمان اجتماعي
مرصد وطني للتوثيق والمساءلة والمناصرة	مراكز أبحاث وهيئات حقوقية	نقابات، منظمات حقوق إنسان، إعلام	إنشاء قاعدة بيانات وتقارير دورية تربط سياسات التفكيك بآثارها، وتطوير ملفات مناصرة قانونية وإعلامية موحدة.	شهراً 0-12	تقرير ربع سنوي/سنوي، عدد الملفات القانونية/المذكرات، استخدام البيانات في صنع السياسات

المراجع.

1. Etzioni, A. (1996). *The new golden rule: Community and morality in a democratic society*. Basic Books.
https://www.basicbooks.com/titles/amitai-etzioni/the-new-golden-rule/9780465049998/

2. Gellner, E. (1983). *Nations and nationalism*. Cornell University Press.
https://www.cornellpress.cornell.edu/book/9780801492636/nations-and-nationalism/

3. Giddens, A. (1991). *Modernity and self-identity: Self and society in the late modern age*. Stanford University Press.
https://www.sup.org/books/title/?id=2707

4. Gramsci, A. (1971). *Selections from the prison notebooks*. International Publishers.
https://www.internationalpublishers.org/classics/65-selections-from-the-prison-notebooks

5. Gregory, D. (2004). *The colonial present*. Blackwell Publishing.
https://www.wiley.com/en-us/The+Colonial+Present%3A+Afghanistan%2C+Palestine%2C+Iraq-p-9781577180906

6. Habermas, J. (1998). *The inclusion of the other: Studies in political theory*. MIT Press.
https://mitpress.mit.edu/books/inclusion-other

7. Khalidi, R. (2020). *The hundred years' war on Palestine: A history of settler colonialism and resistance, 1917–2017*. Metropolitan Books.
https://www.henryholt.com/books/9781627798556/thehundredyearswaronpalestine

8. Mamdani, M. (1996). *Citizen and subject: Contemporary Africa and the legacy of late colonialism*. Princeton University Press.
https://press.princeton.edu/books/paperback/9780691027937/citizen-and-subject

9. Putnam, R. D. (2000). *Bowling alone: The collapse and revival of American community*. Simon & Schuster.

https://www.simonandschuster.com/books/Bowling-Alone/Robert-D-Putnam/9780743203043

10. Tutu, D. (1999). *No future without forgiveness*. Image Books.
https://www.penguinrandomhouse.com/books/176/no-future-without-forgiveness-by-desmond-tutu/

11. Wallerstein, I. (1974). *The modern world-system*. Academic Press.
https://www.elsevier.com/books/the-modern-world-system/wallerstein/978-0-12-78592-4

12. Wolfe, P. (2006). Settler colonialism and the elimination of the native. *Journal of Genocide Research, 8*(4), 387-409.
https://www.tandfonline.com/doi/abs/10.1080/14623520601056240

المراجع الخاصة بالتجارب المقارنة

1. Beinart, W. (2001). *Twentieth-century South Africa*. Oxford University Press. https://global.oup.com/academic/product/twentieth-century-south-africa-9780192893185

2. Lustick, I. (1993). *Unsettled states, disputed lands: Britain and Ireland, France and Algeria, Israel and the West Bank-Gaza*. Cornell University Press. https://www.cornellpress.cornell.edu/book/9780801480466/unsettled-states-disputed-lands/

3. Vanneman, P. (2007). Iraq federalism and the Kurds. *Middle East Policy, 14*(2), 126-142. https://onlinelibrary.wiley.com/doi/abs/10.1111/j.1475-4967.2007.00301.x

4. Veracini, L. (2014). *The settler colonial present*. Palgrave Macmillan. https://www.palgrave.com/gp/book/9781137300121